



إصلاح المالية و الجباية المحليتين

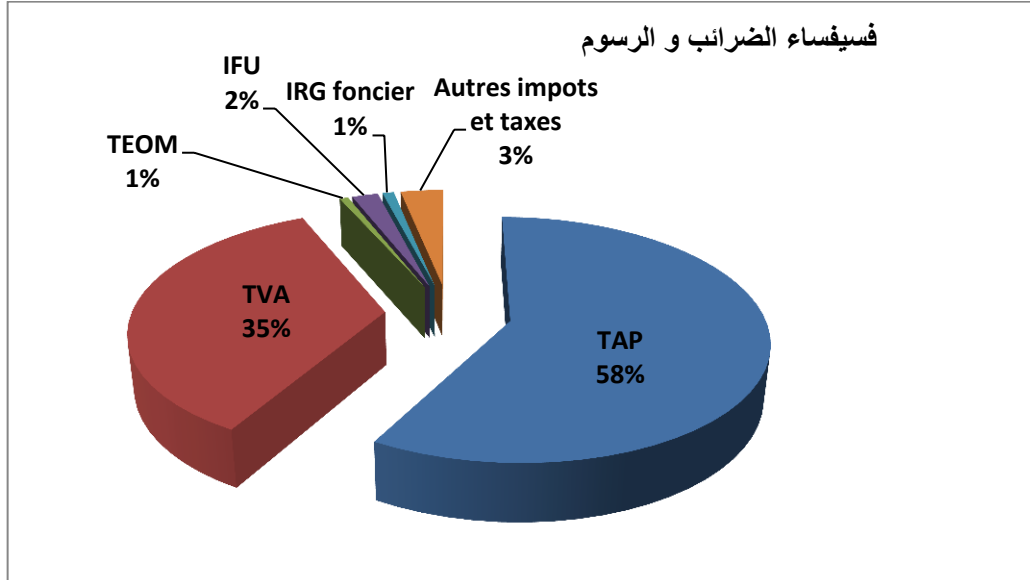
تبعاً لتوصيات لقاء الحكومة بالولاية المنعقد يومي 12 و 13 نوفمبر 2016 و التعليمات التي قدمها السيد فخامة رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء ليوم 4 أكتوبر 2016، باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مجموعة من العمليات لمواصلة مسار اصلاح الجباية و المالية المحليتين .

يندرج هذا الإصلاح ضمن رؤيا متعددة السنوات مؤسسة على تشخيص للنظام الحالي و تفكير معمق يُشرك كافة القطاعات المعنية .

و في هذا الإطار تم تقديم اقتراحات و ورقة عمل على المدى القصير و المدى الطويل من أجل تنفيذ إصلاح عميق قصد تصحيح النقائص و الاختلال المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية.

1- تشخيص النظام الحالي :

- فسيفساء من الضرائب و الرسوم (24 ضريبة ورسم- تحميل pdf)
- اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب و الرسوم
- نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية و أو التجارية
- المداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك
- ضعف الموارد البشرية المحلية



2- التوصيات المتكفل بها :

لقد تم التكفل ببعض الأعمال من قبل السلطات المحلية من أجل تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية و التي تجسدت من خلال الاجراءات التالية :

أ- الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية :

من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لا سيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية و تتمثل فيما يلي :

- تخصيص 50 % من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخل الإيجارية لصالح البلديات
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار و لا سيما على مستوى التجمعات الكبرى
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريف بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية .
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص .
- منح حصة من الرسم على تعبئة الدفع المسبق لمعاملتي الهاتف النقال
- إنشاء رسم على المستفيدين من قطع الأرض المهيئة ذات الاستعمال الصناعي عن طريق التنازل من طرف الجهات المكلفة بالتهيئة العمرانية
- تخصيص 50 % من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية .
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات
- اصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

ب- إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية و عصرنتها :

- الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16 من قانون المالية لسنة 2009)
- تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة 2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات .
- المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية .
- ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية (رفع النفقات المنزلية- الطرق البلدية)
- الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية .
- وضع الرقابة القبلية على النفقات الملزم بها على مستوى البلديات.
- الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة (المادة 16 من قانون المالية لسنة 2009).

ج- إجراءات موجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية :

تطبيقاً لأحكام قانون المالية لسنة 2011، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية في عمليات عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات : المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 أوت 2012، المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية .

في هذا الإطار، تم تنظيم أيام دراسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية (المفتشين العامين للولايات، مديري الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للدوائر ، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامين للبلديات، أمناء خزانة البلديات ومابين البلديات، و المراقبين الماليين للبلديات)، بمشاركة ممثلين عن مجلس المحاسبة ووزارة المالية .

الطريقة المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتطبيق المدونة الجديدة للميزانية لجميع البلديات تتمحور فيما يلي :

• **تحيين التعليمات الوزارية المشتركة C1 :**

وضع لجنة مؤقتة (ad-hoc) تكلف بمراجعة وتحيين التعليمات C1 المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات .

• **برنامج تكوين والتأهيل:**

وضع برنامج تكوين حول الميزانية الجديدة في شكل تربص مغلق لفائدة الأمناء العاميين للبلديات والمسؤولين الماليين وكذا رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

• **الجانب المعلوماتي للتسيير الميزانياتي:**

إعداد برنامج إعلام آلي موجه للأمريين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات .

3- آفاق اصلاح المالية و الجباية المحليتين :

تبعاً لتوصيات لقاء الحكومة بالولاية المنعقد يومي 12 و 13 نوفمبر 2016، تم الانطلاق في عملية إستراتيجية لتقنين التشريع الجبائي من خلال إعداد قانون للجباية المحلية، حيث سيتمكن هذا القانون من إدماج كل الضرائب والرسوم بهدف توضيح قراءتها و كذا إرساء شفافية أكثر في تطبيقها، بالإضافة إلى تبسيط و عصرنه إجراءات تسييرها.

في هذا الإطار سيتضمن مشروع هذا القانون مبادئ كبرى نذكر منها :

- منح سلطات جبائية للبلديات والولايات،
 - إعادة تأطير العلاقات المالية بين الدولة والجماعات المحلية،
 - إحداث سياسة جبائية محلية يتم مناقشتها من طرف المجالس الشعبية الولائية
 - إحداث هيئة وطنية استشارية في مجال الجباية المحلية (المرصد الوطني للجباية المحلية)
- تكلف بإعداد تقرير سنوي حول وضعية الجباية المحلية و مساهمتها في تمويل الجماعات المحلية.